الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

**محضر اجتماع لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة**

- **تاريخ الاجتماع:** 24 جويلية 2023
- **جدول الأعمال:**

النظر في رأي لجنة المالية والميزانية حول مقترح القانون قانون إحداث صندوق للإصلاح التربوي (2023/05).

**•الحضـــــــــــــــور :**

-الحاضرون : (6)

- المعتذرون : (4)

-المتغيبون : (0)

**افتتاح الجلسة:** 09:10 **رفع الجلسة:** 09:45

- **مداولات اللجنة :**

عقدت لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة جلسة يوم الاثنين 24 جويلية 2023 خصصتها للنظر في رأي لجنة المالية والميزانية حول مقترح قانون إحداث صندوق للإصلاح التربوي عدد (2023/05).

في مستهل الجلسة، استعرض مقرر اللجنة أهم الملاحظات الواردة من طرف أعضاء لجنة المالية والميزانية، حيث أوضحوا ان المقترح المعروض على أنظار لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة يتعارض مع مقتضيات الفصل 33 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 من حيث الشكل حيث ينص هذا الأخير على أن إحداث الصناديق الخاصة التي تهدف لتمويل تدخلات في قطاعات معينة يتم بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون المالية التعديلي وكذلك الشأن بالنسبة لإلغائها أو تنقيحها . كما دعوا لجنة التربية باعتبارها المتعهدة أصالة إلى التنسيق مع وزارة المالية حول إمكانية تضمين المقترح ضمن مشروع ميزانية الدولة للسنة المقبلة أو مشروع قانون المالية التعديلي للسنة الحالية وحول كيفية تحديد مجال تدخل هذا الصندوق وطرق تمويله.

أما فيما يتعلق بالأصل، فقد أفادت لجنة المالية والميزانية أن نسبة 0.5 بالمائة من الأرباح على الأشخاص والمؤسسات ذات النشاط الاقتصادي المتصل بالتربية، تعتبر مرتفعة ويمكن أن تتسبب في تعميق الصعوبات المالية التي يعاني منها أصحاب المكتبات باعتبار موسمية نشاطهم وتأثير القطاع الموازي عليه كذلك الشأن بالنسبة لمقاولات إحداث المؤسسات التربوية أو صيانتها خشية أن يؤدي ذلك إلى عزوف عديد من المقاولين عن هذا القطاع.

واقترحت اللجنة في هذا الصدد عدم اقتصار توظيف هذه النسبة على فئات دون غيرها والبحث عن مصادر تمويل أخرى للصندوق بالإضافة إلى مزيد حوكمة التصرف في موارد وممتلكات وزارة التربية والتعليم، كما اعتبرت لجنة المالية أن وثيقة شرح الأسباب تتطلب مزيد من التدقيق والوضوح في بعض

المفاهيم والمصطلحات حيث أكّد أعضاؤها على ضرورة إثراء هذه الوثيقة بما يجعلها تعكس الغاية من مقترح القانون وخاصة الأهداف التي يمكن تحقيقها.

ومن جهتهم بيّن أعضاء لجنة التربية والتكوين والمهني والبحث العلمي والشباب والرياضة أن ملاحظات لجنة المالية والميزانية تلتقي مع ما تطرقوا إليه في اجتماعاتهم السابقة. وأشاروا إلى أهمية أن يعمل نواب الشعب على إيجاد الحلول الضرورية لمعاضدة مجهودات وزارة التربية على النهوض بهذا القطاع عموما ودعم مجالات الإصلاح التربوي. كما أكّدوا ضرورة تعديل عديد النقاط خاصة المتعلقة بآليات التمويل المقترحة وحوكمة التصرف في موارد الصندوق.

ودعا عدد من المتدخلين إلى الاستماع إلى وزارة التربية لمعرفة رؤيتها حول الإصلاح التربوي بشكل عام ومن ثمة الاستماع إلى جهة المبادرة التشريعية. كما تمّ اقتراح تغيير اسم الصندوق ليصبح "الصندوق الوطني للتربية" حتى تكون مهامه شاملة وذلك لتوفير أكثر موارد مالية لدعم الإصلاح التربوي وتطوير أداء الوزارة وتحقيق الحلم الإصلاحي المرتقب. وأكّد أعضاء اللجنة في هذا الصدد، أن كل مكوّنات الاقتصاد التونسي والمؤسسات المالية والربحية في القطاعين العام والخاص معنية بالمساهمة في هذا الصندوق.

وفي ختام أشغالها قررت اللجنة مواصلة النظر في مقترح قانون إحداث صندوق للإصلاح التربوي في جلسة قادمة.

| | |
|---|---|
| **رئيس اللجنة** | **مقرر اللجنة** |
| **فخر الدين فضلون** | **نجيب عكرمي** |